منصب شرودر الجديد.. ورؤية مستقبلية

بقلم :
د. م. نادر رياض

قلما يثير موضوع عمل رجل دولة بعد إنقضاء فترة رئاسته الرسمية جدلا مثلما أثاره قرار المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر بالعمل رئيسا للجمعية العامة لشركة غاز بروم الروسية وطبقا للنظام المعمول به فى الشركات الأوروبية المساهمة العملاقة، فإن رئيس الجمعية العامة يعتبر شخصية رئيسية تتساوى مع رئيس مجلس الإدارة فى الوزن، بحيث لا ينفرد رئيس مجلس الادارة بالقرارات الاستراتيجية فى ادارته للشركة بمعزل عن مصلحة المساهمين المتمثلة فى رئيس الجمعية العامة، وربما يرجع سبب التحفظ الرسمى والشعبى فى ألمانيا على قبول مثل هذا المنصب باعتبار ان فى ذلك نوع من المساس بشخصية سياسية محورية ترتبط فى تصور الكثيرين بمفهوم الشخصية الإعتبارية لسيادة الدولة، وعدم تقبلهم لفكرة ان يتحول الرئيس الاعلى للجهاز الادارى فى الحكومة الى موظف يتقاضى راتبا ومشاركة فى الارباح مهما علا هذا الدخل فى حجمه.

من ناحية أخرى فان العقلية الالمانية تتخذ طابعا متحفظا فى فهم طبيعة رئيس الحكومة السابق ومبدأ قبوله وظيفة حتى بعد ترك المنصب ليس فقط خارج الإطار الرسمى الحكومى او الحزبى بل أكثر من هذا فى وظيفة تابعة لدولة أخرى ظلت لفترة طويلة داخل تصنيف العدو المحتمل الأول.. والكثرة من أغلبية الشعب الالمانى لا تستطيع ان تنسى ان الرئيس الحالى لمجلس إدارة شركة غاز بروم كان يشغل سابقا مركز رئيس الإستخبارات بألمانيا الشرقية، وقد جمعته طبيعة وظيفته فى صداقة راسخة مع فلاديمير بوتين الرئيس الحالى للدولة الروسية إبان أن كان الأخير رئيسا لقطاع الإستخبارات الروسية فى ألمانيا الشرقية ولسنوات طويلة.. وقد جمعتنى الظروف فى لقاءات مع أصحاب الأصوات العالية من معارضى هذه الخطوة وهم الاغلبية وبعض من المؤيدين لها من ذوى الاصوات الخفيضة، وهم أقلية وكلاهما لم يألف ما يجرى العرف عليه فى الولايات المتحدة من إطلاق لحرية المسئول السابق فى اختيار مجال العمل الذى يريده بعد إنتهاء فترة ولايته.

وقد عمدت فى نقاشى مع الاطراف المختلفة على طرح تصور للرؤية المستقبلية لقبول شرودر لهذه الخطوة وذلك بتحليل الموقف سيرا على اربعة محاور بميزان غير مختلف عليه. وهو ميزان المصالح للأطراف الرئيسية ذات العلاقة بهذا الموضوع الا وهى الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحاد الاوروبى-ألمانيا على وجه الخصوص.. فمن وجهة النظر الامريكية المؤيدة لقيام الاتحاد الاوروبى بإعتبار أن فى قيامه مواجهة مع أسس قيام الاتحاد السوفيتى ستحسم حتما لمصلحة الاتحاد الاوروبى.. لذا فإن استراتيجية الولايات المتحدة فى هذا الشأن تعمل وترحب بما يمكن تسميته عزل روسيا عن تلك الدول بمعنى ابقائها خارجا تحت المطر، أى ضعيفة وعاجزة عن تحقيق طموحات تنافسية مع الولايات المتحدة، لقيام الاتحاد الاوروبى قيمة حدية لهذا التأييد الا وهى حدود الخشبة من تحول الكيان الاوروبى الموحد الى كيان اقتصادى يبلغ حجمه من الكبر ما يؤهله ليشكل وزنا تنافسيا معها.

لذا فقد كان قرارها بحث الاتحاد الاوروبى لقبول العديد من دول اوروبا الشرقية للانضمام للاتحاد الاوروبى دون الانتظار حتى تتطور اقتصاديات تلك الدول وبذلك تحقق الولايات المتحدة فائدتين لنفسها فى ضوء تلك الاستراتجية: الاولى هى إضعاف الاتحاد الاوروبى بمعنى إبطاء معدلات نموه الإقتصادى، والثانية هى إخراج دول الكتلة الشرقية المعنية من العودة للدوران فى الفلك السوفيتى، أى بقاء روسيا منفردة بعيدا عن مصادر قوتها السابقة.

أما على الجبهة الروسية فإننا نرى أن روسيا تمثل العملاق الواسع الغنى فى أملاكه ومصادر ثروته ممثلة فى الاحتياطيات البترولية والغازية الكامنة-الباقية دون استغلال- فى باطن الارض والضعيفة فى مواردها فى غيبة تلك الامكانيات، فى وقت ترفض فيه الأيديولوجية الروسية التعاون مع عدو الأمس فى استخراج وتصنيع وتسويق ثروتها من البترول والغاز بالتعاون مع الإحتكارات الامريكية، لذا فإن روسيا تتمنى أن تعتمد فى ذلك على شركاء جدد يشكلون قدرا أكبر من الحيادية.. ان اهم ما ينقص الاتحاد الاوروبى ويؤرق مضجعه انما يتمثل فى نقص الطاقة المتوفرة لدول الاتحاد الاوروبى متمثلة فى البترول والغاز والتى يبقيها معتمدة دوما على الاحتكار الامريكى لها للحصول على احتياجاتها منه.. أما قرار شرودر بقبول هذا المنصب فإنه فى تقديرى أحد أهم القرارات التى لا تمثل فى واقعها ومستقبلها مصلحة الرئيس شرودر بالمفهوم الضيق، وإنما تحقق مصلحة إستراتيجية للدولة الألمانية بل والإتحاد الأوروبى فى مفهومها الواسع.. إذا أن إستخراج الغاز من بحر البلطيق بإحتياطياته العملاقة ومد أنابيب الغاز الألمانية الصنع عبر محطات تسييل وضغ الغاز الألمانية المصدر فى مسار جديد يتفوق على المسار القائم سابقا بإمكانياته الضخمة التى تستطيع ان تفى باحتياجات الاتحاد الاوروبى توزيعا من ألمانيا الى تلك الدول المختلفة انما يمثل من الناحية الاقتصادية مشروع هذا القرن خاصة اذا ضم اليه الامكانيات المستقبلية الاوروبية لاستخراج البترول لتلحق بمشروع الغاز، فإن هذا الامر سيحل لاوروبا مشكلة الطاقة ويحل لروسيا مشكلة استخراج الغاز والبترول وتسويقه اوروبيا وعالميا، وبذلك فان خطوة شرودر من شأنها ان تحقق المصلحة الألمانية والمصلحة الروسية وفى ذلك تحقيق للمصلحة الأوروبية وعلى النسر الامريكى ان يتقبل تطور الأحداث لأن مسيرة التاريخ لا يمكن لها ان تنتظر ليتخذ بشأنها قرارات سياسية تتم فى الغرف المغلقة وانما تختار دائما مسارها الامثل فى أطار اتفاق المصالح الاقتصادية البناءة والتفاهم المشترك وصولا إلى مستقبل افضل ومشترك لأطرافها.

جريدة الأخبار ٢٠٠٦/١/١٠